مستمر في الاعتماد على النفط موردا أساسيا

العـــراق يـقـتـفـي آثـــــار جـيرانـــه مـــن دول الخـلـيـج

ترجمة المدى
عن: نيويورك تايمز

كثير من العوامل دعمت فكرة إسقاط صدام عام ٢٠٠٣ ، بينها الأمل في أن إسقاط النظام سوف يخلق ديمقراطية ليبرالية " حرة ... مستقرة ... مزدهرة " حسب كلمات الرئيس جورج بوش . و كان متوقعا أن الديمقراطية العراقية ذات الطراز الغربي ستكون نموذجا لتحرير دول أخرى في الشرق الأوسط ، إلا أن أحداث السنوات الثماني الماضية أعطت صورة مختلفة تماما .

لننظر أولا الى الصناعة النفطية ، فمنذ سقوط النظام السابق ازداد الاعتماد على صادرات النفط بشكل كبير الى درجة أن صناعة النفط اليوم تشكل حوالي ٧٠٪ من الناتج الإجمالي للبلاد و ٩٠٪ من إيرادات الحكومة . نفس الشيء في الكويت ، مثلا ، فان القطاع النفطي يوفر ٥٠٪ من الناتج الإجمالي و ٩٥٪ من الإيرادات . لقد ولت تلك الأيام التي سبقت حرب الخليج عام ١٩٩١ عندما كان الاقتصاد العراقي أكثر تنوعا لدرجة أن البلد كان مسؤولا عن ٨٠٪ من تجارة التمور العالمية . حاليا ، تشكل الزراعة ١٠٪ من الإنتاج الإجمالي . رغم خطة وزارة الزراعة المخصص لها ٨٠ مليون دولار ، لإحياء انتاج التمور فان الجهود قد ذهبت سدى . موجات الجفاف المتعاقبة و النوعية الرديئة للمياه و الأسعار المرتفعة للأسمدة ومواد مكافحة الآفات ، كلها تعني أن الإنتاج تناقص الى ٥٠ كيلوغرام للنخلة الواحدة بالمقارنة مع ١٥٠-٢٠٠ كيلوغرام في ١٩٩٠ . ومع أسعار النفط العالمية التي ستستمر بالارتفاع على مدى العقد القادم ، يبدو أن العراق غير مستعد لترك صناعة البترول الى صناعات أخرى . الشباب العراقي لا يرى مستقبلا في الزراعة و يتطلع الى العمل في قطاع الطاقة و في دوائر الحكومة حيث الرواتب جيدة .

ثانيا ، هناك مشكلة في اعتماد العراق على العمالة الأجنبية في مجال الإنشاءات و في أداء الأعمال المتواضعة. تقرير وزارة الخارجية الأميركية عن تهريب البشر حول العالم ، يركز الضوء على هذه المشكلة . و كما في دبي و غيرها من بلدان الخليج العربي ، فان العراق يعاني من مشكلة تشغيل العمال المهاجرين المجبرين بشكل غير قانوني و القادمين من بلدان متعددة مثل بنغلادش ، باكستان ، اثيوبيا ، الفلبين ، النيبال و تايلند . الميزة غير الجيدة في هذا المجال هي الخداع الذي تمارسه وكالات التشغيل التي توعد الموظفين برواتب جيدة و ساعات عمل مريحة ، و على الأغلب لا يخبرونهم بأنهم ذاهبون الى العراق ، لكن عند وصولهم الى العراق يتم سحب جوازات سفرهم و يجبرون على العمل لساعات طويلة في ظروف عمل سيئة و أحوال معيشية رديئة و غالبا لا يستلمون أجورا مقابل أعمالهم . تقرير وزارة الخارجية يتهم الحكومة العراقية بعدم معاقبة مهربي البشر و بالفشل في جمع البيانات عن هذه المشكلة و عدم التحقيق مع المسؤولين المتورطين بأعمال التهريب التي يحظرها الدستور . في أحسن الأحوال ، خططت بغداد لتشريع مسودة قانون تعود بنوده الى أيام صدام . هذا القانون يمنع استخدام العمال غير القانونيين و يطالب بترحيل العمال المجبرين و تغريم الشركات التي تستغلهم . مع ذلك ، لا يمكن المصادقة على القانون في الوقت الذي ينشغل فيه السياسيون بالنزاعات الشخصية على السلطة ، بدليل أن الحكومة التي أفرزتها انتخابات آذار ٢٠١٠ لازالت غير مكتملة . من هنا فليس من المفاجئ أن تستنتج وزارة الخارجية الأميركية بان العراق قد " أهمل جهود فرض القانون "في محاربة تهريب البشر . مع كل هذا فان الإدمان على العمالة الاجنبية لم يأتي له ذكر في الاحتجاجات المتواصلة في ساحة التحرير ببغداد كل يوم جمعة . على العكس من ذلك ، ففي سلطنة عمان أثارت الاحتجاجات مشكلة الاعتماد على العمالة الاجنبية و وضعتها في قمة القضايا التي على السلطنة مواجهتها .

الاعتماد على قطاع الطاقة يعني أن العراق مازال متمسكا بالاقتصاد الذي تديره الدولة و الموروث من أيام صدام حسين . و قد تحدث سياسيو العراق لسنوات عن تطوير تحرير الاقتصاد و فك ارتباطه بدوائر الدولة . مع ذلك فان الوارد المتنامي من صادرات النفط يفسر عدم تنفيذ الحكومة للإصلاحات . لقد ابتكرت الحكومة المزيد من الوظائف الحكومية الجديدة لتعوض عن نقص اليد العاملة في الصناعة النفطية .هذا التطور أعاق بدوره جهود إعادة الاعمار و زاد من الفساد . بنفس الشكل ، فان الاعتماد الكبير على صادرات النفط و استيراد العمالة الأجنبية قد زاد من مشكلة البطالة بين أبناء الشعب العراقي .

إذا رغب السياسيون العراقيون ، البعيدون أساسا عن اهتمامات شعبهم ، اجتناب المزيد من الاضطرابات المدنية و السياسية في البلاد ، فعليهم الإسراع بمواجهة الاعتماد المفرط على إيرادات النفط و الاستخدام غير القانوني لليد العاملة الأجنبية ، و إلا فإنهم يجازفون بتدمير ثقة الشعب بالديمقراطية التي تأسست على الاستياء من عقود القمع .

هاجم الحكومة لعدم تنفيذ وعودها

شهيد المحراب: العملية السياسية نحو الهاوية

بغداد / المدى

اعرب نواب عن تيار شهيد المحراب عن تشاؤمهم من مستقبل العملية السياسية في العراق، داعين الى البحث عن مصالح الشعب من خلال توفير الخدمات والابتعاد عن السجالات السياسية.

قال قيادي في المجلس الأعلى الإسلامي، احد مكونات التيار، والذي يتزعمه عمار الحكيم أمس الأحد، أن العراق متجه نحو الهاوية بسبب اعتماده على اقتصاد أحادي الجانب، معتبرا أن الحكومة الحالية تدار من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي بسياسة الرئيس الواحد.

وأوضح النائب عزيز العكيلي لوكالة كردستان للأنباء أن "العراق يتجه نحو الهاوية بسبب اعتماده على اقتصاد أحادي الجانب وإهماله للجانب الزراعي والتجاري والصناعي"، مشيرا إلى أن "عدم تطوير الجوانب الاقتصادية الأخرى سيدخل البلاد في أزمة مالية كبيرة بمجرد انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية".

وأوضح أن "الحكومة العراقية الحالية تدار بكافة مفاصلها من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي، والأخير استخدم سياسة الرئيس الواحد في الإدارة، فهو رئيس الوزراء، والقائد العام للقوات المسلحة، ووزير الداخلية، ومسؤول المخابرات والاستخبارات".

وبين العكيلي أن "رئيس الوزراء يعمل على تقديم وعود للشعب العراقي دون تنفيذ، فهو عام ٢٠٠٦ عندما تولى رئاسة الوزراء وعد الشعب العراقي بالانتهاء من أزمة الكهرباء في عام ٢٠٠٩، وعاد عام ٢٠٠٩ ليوعد الشعب بتحسين الكهرباء في عام ٢٠١١، والآن يقول انه بحاجة إلى عام وثلاثة أشهر للانتهاء من الأزمة".

ويتولى رئيس الوزراء نوري المالكي إدارة وزارة الداخلية بالوكالة منذ توليه رئاسة الحكومة قبل أكثر من عام، فيما أوكل إدارة وزارة الدفاع بالوكالة الشهر الجاري لوزير الثقافة في حكومته سعدون الدليمي بعد عدم اقتناعه بالأسماء التي رشحتها العراقية لتولي المنصب.

وتدار وزارة الكهرباء حاليا بالوكالة من قبل نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني على خلفية استقالة وزير الكهرباء رعد شلال من منصبه نتيجة عقود وهمية بقيمة ١,٧ مليار دولار تم إيقاف دفع المبلغ بعد كشف حقيقة الشركات الأجنبية.

من جانبه، توقع النائب عبد الحسين عبطان أن "يكون مستقبل العملية السياسية مظلما إذا استمرت الخلافات بين الكتل السياسية".

ونقلت وكالة "كل العراق" عن عبطان قوله أمس الأحد إنّه "من المؤسف أن تستمر الخلافات بين الكتل السياسية في الوقت الذي ينتظر الشعب العراقي من حكومته المنتخبة تحسين الواقع المعاشي وتوفير الخدمات".

وأشار عبطان الى أنّه "من المفترض والمخطط له أن تكون حكومة الشراكة الوطنية هي الجسر الذي يربط جميع شرائح المجتمع العراقي والذي تتلاشى على أعتابه كل المشاكل والخلافات".

واستغرب من محاولات البعض تشكيل حكومة أغلبية سياسية في الوقت الذي يعتقد البعض أنّ الساحة السياسية العراقية مبنية على حكومة الشراكة الوطنية".

وبين عبطان أنّ "الخلافات السياسية قد ألقت بظلالها على الأداء الحكومي بحيث أصبح من الضعف والتلكؤ والخلل في أداء المهام وتقديم الخدمات للمواطنين".

وشدد على أهمية الوصول الى حالة من التوافق السياسي بين الكتل المشاركة في العملية السياسية لحلحلة الملفات العالقة ومحل الخلاف".

يذكر أنّ العلاقة بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية تمر بحالة من الجمود والخلاف بالرغم من المحاولات التي قام بها رئيس الجمهورية جلال طالباني وبعض الكتل السياسية لردم هوة الخلاف بين الكتلتين.

بعد تفاقم الخروقات التي شهدتها المحافظة

تشكيل لجنة لبحث الملف الأمني في البصرة

بغداد / أحمد الموسوي

بينما أعلن ائتلاف دولة القانون تشكيل لجنة برلمانية مؤقتة للبحث في التراجع الأمني الأخير في محافظة البصرة ،أكدت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية أن البلاد بحاجة الى إعادة النظر في الهيكلية الأمنية للبلاد. وكشف النائب عن التحالف الوطني حسين الاسدي لـ"المدى" تشكيل لجنة تحقيقية برلمانية مشتركة للبحث في اسباب تراجع الوضع الأمني في محافظة البصرة والتفجيرات الأخيرة التي استهدفت حسينية في قضاء ابو الخصيب و تزايد عمليات الاغتيال بالأسلحة الكاتمة للصوت.

من جهته أعرب العضو في لجنة الأمن والدفاع والنائب عن تحالف الكتل الكردستانية شوان محمد طه عن اعتقاده بأن الوضع في العراق بحاجة الى اعادة النظر في الهيكلية الأمنية.

وقال في اتصال مع (المدى) قال "على الحكومة العراقية إن تعيد النظر في الهيكلية الأمنية للعراق ،والتعدد في مراكز القرار في البلد هو السبب في تردي الأمن".و بين طه " ان المنظومة الإخبارية غير قادرة على الكشف المسبق للعمليات الإجرامية ".

وعن اللجان التحقيقية و جدوى تشكيلها أجاب العضو في لجنة الأمن والدفاع"اللجان التحقيقية دون جدوى، واغلبها لم يستطع التوصل الى النتائج المبتغاة من تشكيلها"

وتابع النائب عن تحالف الكتل الكردستانية الى أن "هذه المنظومة الأمنية غير قادرة على حماية نفسها ،فكيف لها ان تحمي المواطنين".

وأشار طه الى أن "بالرغم من عدم جدوى تشكيل هذه اللجان الا أننا في مجلس النواب إذا لم نتحرك فهذا تنصل من المسؤوليات أمام الشعب ولا بد من حد أدنى من العمل".

من جهتها أعربت النائبة عن القائمة العراقية ندى الجبوري ان عمل اللجان في المجلس الحالي أفضل من الذي سبقه ،وفي اتصال أجرته المدى يوم أمس قالت" اللجان المؤقتة لا باس فيها ، ولكن اعتقد ان من غير المجدي تشكيل لجنة مؤقتة في كل قضية ".

وعن جدوى عمل اللجان المؤقتة أجابت الجبوري "هناك بعض اللجان المؤقتة التي استطاعت أن تحقق الأهداف التي شكلت من اجلها،بل في بعض الأحيان كان دور اللجان المؤقتة أفضل من اللجان الدائمة ".

وأشارت النائبة عن القائمة العراقية ان " نواب البصرة يعرفون جيدا ما تتطلبه المحافظة،الا أني أخاف من كثرة اللجان ،وبما أن البرلمان حديث التشكيل فانا أميل الى اللجان الدائمية.

وأضافت الجبوري أن"البصرة تحتاج وقفة وطنية ،كونها تعاني من أخطار عدة كميناء مبارك ،ومياه البزل وزيادة الملوحة، والاعتداء على الصيادين، لا بد من العمل بجد في مجلس النواب وكافة الوزارات لإنقاذ البصرة مما تعانيه من أزمات".

وحمل نواب في ائتلاف دولة القانون عن محافظة البصرة قيادة شرطة البصرة مسؤولية التراجع الأمني في المحافظة. مؤكدين أن "محافظة البصرة تشهد تراجعا ملحوظا على مستوى فرض الأمن في مناطق المحافظة،وتزايدا في عمليات الاغتيال بالأسلحة الكاتمة للصوت".

وطالب نواب دولة القانون عن محافظة البصرة "بوقفة جادة من قبل الساسة والضباط الأمنيين للحد من تصاعد أعمال العنف في محافظة البصرة".

وكانت محافظة البصرة شهدت في الأيام الماضية تفجير سيارة مفخخة بالقرب من حسينية داوود العاشور في قضاء أبو الخصيب مستهدفة المصلين أثناء خروجهم من الحسينية بعد انتهائهم من أداء الشعائر الرمضانية ، وأسفر الانفجار بحسب مصادر طبية عن سقوط ما يقارب الأربعين ضحية بين قتيل وجريح

يذكر أن حزب الفضيلة طالب بتحرك سريع امام الكوارث التي تواجهها المحافظة،مطالبا بالضغط على الجانب الإيراني لإيقاف تدفق مياه البزل.

وقالت النائبة عن الحزب سوزان السعد إن" أزمة ملوحة المياه في البصرة تتفاقم في ظل انتظار الجهود الدبلوماسية ، مما يتطلب حلا عمليا سريعا بدل البقاء مكتوفي الأيدي أمام هذه الكارثة البيئية المحدقة بالمحافظة والتي قد تتسبب بنزوح الآلاف من العوائل عن مناطقها".

وأضافت السعد أن" الوضع المأساوي الذي يعيشه الأهالي قي أقضية البصرة ونواحيها بسبب ملوحة المياه يتطلب إعداد خطة طوارئ يتم من خلالها تسخير كافة الإمكانيات المتاحة لدى الحكومة المركزية وإنشاء محطات تحلية من اجل تصفية وتحلية مياه البحر كما يحدث في دول الخليج التي فعلت ذلك منذ عقود من الزمن".

وطالبت النائبة عن كتلة الفضيلة النيابية سوزان السعد الحكومة "باتخاذ إجراءات فورية لإنقاذ محافظة البصرة من كارثة بيئية تتمثل في تزايد اللسان الملحي بسبب إطلاق مياه البزل الإيرانية ورمي نفايات مصفى عبادان في شط العرب".

وأشارت إلى انه "يجب مواصلة الضغط على الجانب الإيراني لإيقاف تدفق مياه البزل بشكل فوري والتوقف عن رمي النفايات الصناعية من مصفى عبادان في شط العرب ، وبخلاف ذلك قد يكون قضاء الفاو بعد عام واحد خاليا من السكان بحسب التقارير"

لجنة المرأة النيابية: أغراض سياسية وراء التقارير الدولية عن الاتجار بالنساء

بغداد / المدى

اعتبرت لجنة المرأة في مجلس النواب المنظمات الدولية التي تنشر تقارير حول الاتجار بالإناث في العراق لأغراض سياسية. وقالت عضو اللجنة النائبة عن التحالف الوطني سميرة الموسوي إن الأنباء التي تطلقها بعض المنظمات الدولية بشأن الاتجار بالإناث هدفها تشويه واقع المجتمع العراقي لإغراض سياسية.

وأضافت الموسوي أن سلسلة الاتهامات الموجهة الى العراق تهدف الى تشويه المجتمع العراقي ، مؤكدة أنهم في لجنة المرأة لم يلمسوا حقائق وأدلة واضحة بشأن ذلك الأمر .

وأوضحت الموسوي ان اللجنة قامت بالبحث مع دوائر الاستخبارات وحقوق الإنسان والداخلية في تلك المسألة ولم يتوصلوا الى أي شيء ، مبينة أن هناك من يريد استغلال الأوضاع السياسية لتشويه المجتمع العراقي وخصوصا واقع المرأة والطفولة في العراق .

يذكر أن تقرير نشرته وكالة "انتر بريس سيرفس الدولية" أمس الأول أكد أن معدل الاتجار في الإناث بالعراق في تزايد مستمر في بلد عانى سنوات من الحروب والعزلة الدولية والعقوبات.

وتقول منظمة العفو الدولية في تقاريرها الدورية إن العنف ضد النساء والفتيات يبلغ أعلى المستويات أينما وجدت الحروب والصراعات.

الفتيات اللاتي يفرن هربا من العنف المنزلي أو الزواج القسري فريسة سهلة للرجال الذين يعملون سماسرة في محطات الحافلات ومواقف سيارات الأجرة، وفقا لتقرير انتر بريس سيرفس.

واستعرضت الوكالة حياة شابة تدعى رانيا زعمت أن مناصرين لحزب البعث اغتصبوها وهي في السادسة عشرة من عمرها أثناء حملتهم في جنوب البلاد للقضاء على المناوئين للرئيس العراقي السابق صدام حسين في تسعينيات القرن الماضي.

وانتفضت مدن الجنوب العراقي في ١٩٩١ ضد حكم صدام لكنه استطاع قمعها حينما انزل الجيش وأجهزة أمنية متدربة الى داخل المدن.

تقول رانيا إنها لو لم تقدم جسدها لهؤلاء لحكم عليها بالإعدام.

وبسبب عملية الاغتصاب فإنها بذلك قد جلبت العار لعائلتها تقول رانيا. وأضافت ان هذا الأمر الذي دفعها للهرب من جنوب البلاد الى العاصمة العراقية بغداد خشية من عائلتها.

وقالت "سرعان ما وقعت في منطقة يعيش فيها تجار الجنس بكثرة".

وتسرد الوكالة الخبرية في تقريرها- الذي اعد من قبل ريبيكا موراي- قصة انتشار الدعارة والاتجار بالجنس "الذي هو وباء" في العراق وتلمح الى أن العنف الذي خلف الصراع الطائفي الذي عقب سقوط نظام صدام أمور أسهمت في تمزيق اسر وإحياء سكنية برمتها.

وقالت في تقريرها الذي أسندت الأرقام فيه الى منظمات إنسانية دولية إن ١٠٠ ألف مدني قتل في العراق منذ عام ٢٠٠٣ الى جانب نزوح نحو أربعة ملايين إلى أماكن أخرى بسبب العنف والصراع.

تقول رانيا إنها أخذت تشق طريقها في التجارة بالجنس حتى وصلت الى مراتب متقدمة لتكون تحت إمرتها أربع فتيات ونحو ٢٠٠ زبون يوميا. أي أن لكل فتاة ٥٠ زبونا.

وتقول المنظمة الدولية للهجرة إن تقديرات الاتجار بالبشر تبلغ نحو ٨٠٠ ألف شخص عبر الحدود سنويا. لكن الإحصاءات داخل العراق من الصعب جدا معرفتها باستمرار. وعلى الرغم من أن الدستور العراقي يحظر الاتجار غير المشروع فان العراق يفتقد الى قوانين جنائية على نحو فعال.

ويقول القاضي اصغر الموسوي "لدينا تقارير حول الاتجار بالبشر داخل وخارج العراق. مع ذلك أنا أعترف أن المؤسسات الحكومية العراقية ليست ناضجة بما يكفي للتعامل مع هذا الموضوع حتى الآن، والإدارات ما تزال في مرحلتها المتنامية".

وتشير منظمة هيومن رايتس ووتش الى أن الحكومة لم تفعل شيئا يذكر لمكافحة المشكلة. ويقول سامر المسقطي وهو باحث في المنظمة إن "هذه الظاهرة (الاتجار) لم تكن سائدة قبل عام ٢٠٠٣".

وأضاف "لا توجد لدينا إحصاءات. نحن في حاجة الى ذلك لمعرفة مدى أهمية وانتشار هذه المشكلة. الحكومة تتحمل ذلك لأنها لم تفعل أي شيء فهي لم ترصد أو تتخذ إجراءات صارمة على المتاجرين".